الجمهورية العربية المتحدة

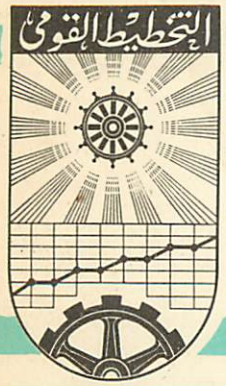

معهد التخطيط القومى

مذكرة رقم (٥٨٠)

اقتصاديات الاشتراكية

(الجزء الخامس)

حول النظام الجديد للتخطيط والادارة فى الاقتصاديات الاشتراكية

دكتور خليل حسن خليل

أقتصاديات الاشتراكيـــة

مقدمـــه

يعتبر موضوع هذه الدراسة " اقتصاديات الاشتراكية " موضوعا واسعا اتســـاع علم الاقتصاد السياسى نفسه ، ذلك ان دراسة شاملة له تتطلب ان نحيط باقتصاديـــات الرأسماليه ، ثم بالتحليل الاشتراكى لهذه الاقتصاديات وهذا يشمل دراسة تاريخية للنظـم الاقتصادية وتطورها إلى اشتراكية . ويتطلب كذلك ان نلم بخصائص النظام الاشتراكى وطرائق الانتاج فيه ، ومايثيره الانتاج فى هذا النظام من علاقات اقتصادية واجتماعيه وأن نلم كذلـك بنظرية التوزيع فى ظل الاشتراكية .

ومن الطبيعى أن نبحث جوهر المشكلة الاقتصادية ، وكيف يتم اشباع الحاجات المتعـددة بموارد محدودة ، ومقارنة الطريقة التى تحل بها المشكلة فى النظامين الرأسمالى والاشتراكى . وهذا الموضوع يجرنا للتحليل الاشتراكى لاقتصاديات السوق ، وقوى العرض والطلب الطليقه ، ومن ثم يجرنا للتعرض لنظرية الثمن فى النظام الاشتراكى وبيان الفرق بينها وبين نظرية الثمـن فى النظام الرأسمالى وترتبط بنظرية الثمن نظرية الحساب الاقتصادى ، وكيف يتم ذلك الحساب فى كل من النظامين .

ولقد دار جدل طويل حول نظرية الحساب فى النظام الاشتراكى بين كتاب المدرستين الرأسماليه والاشتراكية ، وبعبارة اخرى بين انصار نظام الثمن الحر وبين انصار نظام التخطيط ، فماهى الحقيقة فى هذا الجدل ؟ . وارتبط هذا الجدل بنظرية التوازن الثابت والديناميكـى وبنظرية الوضع الاقصى للرفاهية التى تنجم عن نظام الثمن الحر الذى يتحدد طبقا لرغبـات المستهلكين وسيادتهم ، فماهو مدى قوة هذه الافكار ؟ وكيف ينظر الفكر الاشتراكى اليهـا ثم هل تنطبق فى الاقتصاديات الاشتراكية ؟

لقد بدأ مثل هذا الجدل منذ العشرينيات بعد أن قامت الاشتراكيه فى الاتحـاد السوفيتى . وقد يكون التخطيط السوفيتى فى تجربته الطويلة قد ارسى قواعد وقوانين تحكـم الانتاج والتوزيع ، وتجد حلا مختلفا للمشكله الاقتصادية . ومن ثم قرر البعض ان الجدل الـذى أثاره "منزس" حول الاقتصاد

وهو ان عدم وجود سوق للسلع الاستهلاكية والانتاجية جميعا فى الاقتصاديات الاشتراكية تتحدد فيه الاثمان طبقا لقوى العرض والطلب ، وتكون مرشدا للحساب الاقتصادى ، يجعل النظام الاشتراكى يتخبط فى الظلام ، ولايستطيع ان يجد وسيلة دقيقة للحساب الاقتصادى الذى تتوزع الموارد طبقا له توزيعا " أمثل " اوكفئا ، نقول ان البعض قرر أن هذا الجدل اصبح لامحل له بعد نجاح الخطط الخمسيه السوفيتية . ولكن الواقع أن الجدل لازالت له قيمة ، حيث ثار الجدل من جديد فى المناقشات الدائرة الآن فى الاقتصاديات الاشتراكيه حول الحافز الفردى ، وضرورة وجود سوق لبعض السلع الاستهلاكيه وبعض بنود معينة من السلع الانتاجية ، وضرورة تخفيف وطأة التخطيط المركزى ، وايجاد قدر اكبر من اللامركزية ، حتى يتاح قدر اكبر من الحرية لمديرى المشروعات لانتاج السلع اللازمه للسوق ، وربط انتاجهم بنظام اكبر من الحوافز الفردية ، وذلك لكى يقضى على المخزون من السلع ولكى ترفع الكفاية الانتاجيه للمشروعات فرادى ، وللاقتصاد القومى ككل .

وترتبط بنظرية الاثمان نظرية القيمة ، والمعروف ان الفكر الاشتراكى يركز تحليله النظرى على نظرية العمل فى القيمة التى ارست قواعدها المدرسة الراسماليه الكلاسيكية (آدم سميث وريكارد) ، ثم استعارها منهم كارل ماركس ليبنى عليها نظريته فى الاستغلال ونظريته فى الاثمان . وعلى ذلك فتعتبر نظرية العمل فى القيمة ذات اهمية خاصه فى هذه الدراسة ، وذلك لنقف على مدى اقتراب التطبيقات الاشتراكيه المختلفه منها فى سياسة الاثمان ، ومدى ابتعادهم عنها ، ثم ماهى الضرورات الاقتصادية والاجتماعية التى تطلبت هذا الابتعاد او ذلك الاقتراب .

وهناك كذلك نظرية الاجور التى تعتبر عصب نظرية التوزيع فى النظام الاشتراكى . ماهو نظام الاجور فى الاقتصاد الاشتراكى ؟

ولاريب ان مشكلة الاجور تثير مسائل كثيرة منها : هل هناك مساواة فى الاجور ؟ .. أم هل هناك فوارق ، وماهو مدى تلك الفوارق ؟ كيف تحدد الاجور ، هل تحدد بمبلغ نقدى مطلق . او انه الاجر يحسب طبقا للنتائج التى حققها العامل ، اى طبقا للأجر بالقطعه ، ام أن التظامين قائمان ؟ ماهى علاقه الأجور بالحوافز على زيادة الانتاجية ، سواء كانت كمية او نوعية ؟ ماهى علاقة

حجم الاجور بحجم السلع الاستهلاكيه ؟ ذلك أنه من المعروف ان الاجور فى الاقتصاد الاشتراكى تمثل الجزء الاكبر من القوة الشرائيه ومن الطلب .

والحديث عن الاجور يذكرنا بالنفقات ، فكيف تحدد البنود الأخرى للنفقات من رأسمال ثابت او منقول ، وكذلك الادوات او المعدات او الارض او المواد الأولية .

وهناك ايضا نظرية الاستثمار .. وماهو المعيار الذى يستخدم لعمل نظام أولوية بين الانواع المختلفة للاستثمار ، هل يكون التفضيل للصناعات المخفيفة مثلا أم للصناعات الثقيلة وما مدى ارتباط هذا المعيار بمرحلة التنمية الاقتصادية التى يختارها الاقتصاد الاشتراكى . ولاريب أن هذه المسائل جميعا تتصل بطريق او آخر بنظرية التخطيط ، ولماكان التخطيط مادة مستقلة يعطى للمدارسين فى هذا المعهد ، لذلك سوف لاندلف الى التخطيط وسوف نكتفى بالموضوعات الاقتصادية الاخرى التى تكون فى الواقع اساسا هاما للتخطيط .

ونظرية الاجور التى اسلفناها ولوأنها تكون عصب نظرية التوزيع ألا ان هناك بندا هاما من النظرية هو الربح او الدفائض الذى يعود على المشروعات ويحول لميزانيه العامه ، ويستخدم الى جانب الضرائب المختلفه فى تطوير الاقتصاد القومى وتنميته وكذلك فى الانفاق على مايطلق عليه الاستهلاك الاجتماعى ، وهو الخدمات المختلفه من تعليم وصحة وثقافة وترفيه واسكان الى غيرذلك . فماهى ابعاد الربح فى النظام الاشتراكى وماهى الفروق بينه وبين الربح الفردى فى المشروعات الرأسمالية ؟

ويذكرنا الربح بنظرية الفائض الاقتصادى ، وهى فكرة واسعة ذات ابعاد متشعبه وبصفة خاصه اذ مانظراليها على مستوى الاقتصاد القومى كله ، وهى الاخرى جديرة بأن تتناولها دراسة اقتصاديات الاشتراكية .

واذا تركنا الانتاج وعلاقاته ، والتوزيع وابعاده ، ودخلنا فى مجالات اخرى كالمجال المالى مثلا لوجدنا موضوعات شتى جديرة بالدراسة

ماهوشأن النقود فى النظام الاشتراكى ، ماهى مهمة الجهاز المصرفى ، وكيف ينظم ، هل يقوم الجهاز المصرفى بنفس الوظائف التى يقوم بها فى النظام الراسمالى ، واذا كانت هناك

فروق ، فماهى ، ومامداها وماا ثرها فى الاقتصاد القومى ؟ ماهونظام الائتمان فى هـــذه الاقتصاديات ، ومادور اسعرالفائده واختلافه عن النظام الراسمالى ؟ ماهونظام الضرائـــب ؟ وماهى انواعها المختلفة ، وماهى صلتها بنظرية التوزيع وماصلتها بالاثمان ، بل وبنفقات الانتاج ؟

وهناك مجالات اخرى ، هى التجارة الدا خليه ما هى ا لعلاقه بين مشروعات البيـــع : الجمله والتجزئة وبين بعضها ، وبينها وبين المشروعات الانتاجية ، كيف تنظم هذه التجـــارة ماهى الصعاب التى تجابهها وكيف يتغلب عليها ؟

ماهى الأسس التى تقوم عليها التجارة الدولية وكيف يطبق مبدأ تقسيم العمل الدولى فـى هذه الاقتصاديات فيما بينها وبين بعضها ، ثم فيما بينها وبين الدول الرأسماليه او النامية . كيف تتوضع خطة التجارة الخارجية ، وماهى الاجهزة التى تضطلع بوضعها وتنفيذها .. وكيـــف تنظم هذه الاجهزه ، وكيف تؤسس العلاقة بينها وبين بعضها ، ثم بينها وبين المشروعـــات المنتجه ، وكذلك كيف تقوم بدورها فى الاسواق الخارجية ؟

ولماكانت الملكيه الخاصة لوسائل الانتاج تجعل صاحب المشروع فردا او شركه ، يقـــوم بالرقابة المباشرة على مشروعه بنفسه ، او بواسطة مجلس الادارة الذى يتكون غالبا منه او مـــن مندوبيه ومن شركائه ، فقد يكون وجود نظام شامل للرقابة غيرذى اهمية كبيرة فى الاقتصـــاد الرأسمالى ، او يأخذ طابعا مختلفا عنه فى النظام الاشتراكى . ذلك انه فى هذا النظام الأخـير تمتلك الدوله او الشعب وسائل الانتاج ، ولهذا فهو يحتاج الى نظام كفء وشامل للرقابة على المشروعات والمنظمات العامه ، سواء كانت الرقابة اقتصادية او ماليه او قانونيه او كانت رقابـــة اقتصادية متعلقه بالاداء الاقتصادى للمشروعات.. فكيف تنظم الرقابه فى الاقتصاديات الاشتراكية وماهى الاجهزه التى تضطلع بها ، وكيف تقوم بعملها ؟

ان هناك موضوعات كثيرة تمتد على علم الاقتصاد كله فى جوانبه النظرية والتطبيقيـــة ، وتغطى فروعه المختلفه ، فاذا اخذنا مثلا نقابات العمال ، وهى تعتبر احد الموضوعات الرئيسيـــة التى تكون مايطلق عليه احيانا " بالاقتصاد الاجتماعى " لوجدنا ان النقابات العمالية فى المجتمع الاشتراكى تقوم بوظائف تغاير تلك التى تؤديها النقابات فى المجتمع الرأسمالى ، حيث اصبحت

وسائل الانتاج مملوكة للشعب ، ومنهم العمال ، فى النظام الاول ، فانعدم الصراع أو النزاع الذى يتمثل فى وجود طبقتين فى النظام الثانى : راسماليين وعمال ، حيث يلجأ الأخيرون الى نقاباتهم للدفاع عن مصالحهم ازاء اصحاب راس المال ، الأمر الذى ينتفى فى الاقتصاد الاشتراكى ، ومن ثم تتحور مهمة النقابات الى وظائف أخرى تتسق مع العلاقات الاجتماعية الجديدة .

يتضح مما تقدم ان الموضوعات الرئيسية التى يجب ان تغطيها هذه الدراسة كثيرة ومتشبعة لايسمح الوقت وعدد المحاضرات المخصص لها ببحثها ودراستها جميعا .. وقد يمكن تصور استحاله ذلك اذا ماقارنا وقت هذه الدراسه بالوقت المخصص لدراسة الاقتصاد فى كلية الاقتصاد مثلا خلال اربع سنوات ، ثم مايمكن أن يدرس بعد ذلك فى الدراسات العليا ...

ولسنا نطالب بتخصيص وقت لدراسة اقتصاديات الاشتراكية يماثل ذلك الوقت المخصص لدراسات الاقتصاديه فى الكليات المتخصصه ، ولكننا نطالب على الأقل بوقت كاف تبحث فيه هذه الموضوعات ، حتى نتعرف على الادب الاشتراكى النظرى والتطبيقى ، ونتعمق فيه بعض التعمق الذى يقوم فى الدراسات النظرية الرأسمالية . أن اهمية هذه الفكرة اصبحت واضحة اشد الوضوح بعد ان أخذنا بالاشتراكية وبعد أن مضينا فى التخطيط مضيا بعيدا . فليس من المقبول أن تتملك الدولة أو الشعب الجزء الاكبر من وسائل الانتاج ، وأن تقوم خطة خمسية أولى توشك أن تتلوها خطة خمسية ثانية ، وأن يسير التطبيق الاشتراكى بخطوات ثابته وطيدة ، ويظل الفكر العربى الاشتراكى فقيرا فى هذا المجال ، وهو دراسة " اقتصاديات الاشتراكية "

أننى اود ان ابادر الى القول بأن بعض الموضوعات الاقتصادية ، وبعض القوانين الاقتصادية المعروفة قد تكون اسسها مقبولة لدى المفكرين الرأسمالى والاشتراكى ، ولكن هناك قوانين وعلاقات ينفرد بها النظام الاشتراكى ، بل ان اكثر القوانين المشتركه بين النظامين تصادف تطبيقا مختلفا عندما توضع فى نظام اجتماعى واقتصادى تختلف علاقاته وقيمه عن النظام الآخر ...

ان المسألة ليست مسألة نظرية او ايديولوجية بقدر ماهى مسألة عملية تتطلب اجابات متعلقه بالسياسة الاقتصادية تحتاج اليها المشروعات العامه والاقتصاد القومى ككل . ولايستطيع

أنسان أن يدافع دفاعا منطقيا عن الرأى القائل ، بأن التحليل الرأسمالى او الدراسات الموجودة فى الفكرالاقتصادى الرأسمالى والتى اسست اصلا على الملكيه الفرديه للمشروعات والتى تصدر فيها آلاف القرارات الاقتصاديه او ملايينها من المنظمين الخاصين دون رابطه ، يمكن أن تصلح كحلول او علاجات تقود اقتصادا اشتراكيا مخططا تتملك فيه الدوله او الشعب وسائل الانتاج أو معظمها

ولامراء فى أن الجهود التى يبذلها معهد التخطيط وبعض الكليات المتخصصه فى هذا السبيل تعتبر جهودا طيبه ، الا أننا نرجو مزيدا من الجهود فى هذا الميدان الذى يسد ثغرة علمية واسعه سواء كان ذلك من الناحية النظرية او التطبيقية .

وعلى ضوء ماسبق ، وطبقا للوقت المخصص لهذه الدراسه سوف نعرض هنا لبعض الموضوعات التى نرجو ان تسكب ضوءا على هذا المجال الهام ، ونرجوان تثيرقرائح الاقتصاديين ، وتجذب اقلامهم ، فليس من المقبول ان يتقدم التطبيق الاشتراكى عندنا ، دون ان يجد كتابات اقتصادية اشتراكيه غزيره تقوده وتوجهه ، وتسهم فى كفايته .

الفصل الأول

التجربة الاشتراكية فى مصر
والأصول الاشتراكية العامة

*

سوف نبحث فى هذا الفصل الموضوعين التاليين :

١- الاصول الأشتراكية العامة ٢- مكان التجربة المصرية الاشتراكية من هذه الأصول

أولا : الأصول الاشتراكية العامة

يمكن القول بأن النظام الاشتراكى يقوم فى مجتمع من المجتمعات اذا ما توافرت له الخصائص التالية :

١- الملكية العامة لوسائل الانتاج :

تمتلك وسائل الانتاج ، وهى المشروعات الصناعية والمزارع ومشروعات الخدمات والمرافق العامة بواسطة الدولة أو الشعب ، ملكية عامة أو جماعية ، أو بواسطة الجمعيات التعاونية ملكية تعاونية ، فالملكية الخاصة لأموال الانتاج محرمة فى ذلك النظام ، أما أموال الاستهلاك والنقود فهى مباحة يجوز للافراد ان يمتلكوا منها ما شاءوا .

وهذا الوضع يخالف بطبيعة الحال النظام الرأسمالى حيث تمتلك وسائل الانتاج ملكية فردية أو خاصة . ولا ينال من هذه القاعدة ، وهى الملكية الخاصة لوسائل الانتاج فى النظام الرأسمالى ، أن الدولة أو الهيئات العامة تمتلك بعض المشروعات العامة ، كمشروعات الخدمات أو المرافق العامة ، فطالما كان الثقل فى النشاط الاقتصادى للمشروعات الخاصة فأن السمة الرأسمالية تظل عالقة بالنظام الاقتصادى . ولا ينال كذلك منها أن المشرع يضع بعض القيود على استعمال المالك لملكيته الخاصة وذلك للمصلحة العامة .

٢- التخطيط الاقتصادى :

أن الانتاج فى الاقتصاد الاشتراكى لا يعتمد على قوى السوق المرسلة ، وعلى تيارات العرض والطلب التى توجه الانتاج فى النظام الرأسمالى ، بل يقوم على خطة اقتصادية شاملة

تضع أهدافا للاقتصاد القومى ، سواء أكانت هذه الأهداف هى تحقيق معدل معين من النمو الاقتصادى ، أم توفير قدر معين من السلع الاستهلاكية والخدمات للشعب، ثم توزع الموارد المتاحة على فروع الانتاج المختلفة لتحقيق حاجات الشعب الانتاجية والاستهلاكية والموازنة بين موارده وحاجاته .

والمفروض أن تكون الخطة الاقتصادية شاملة للاقتصاد القومى بأسره تربط بين القطاعات المختلفة ، بل بين المشروعات المختلفة داخل القطاعات ، وذلك حتى تستطيع الخطة أن تحقق أكبر قدر من الكفاءة الانتاجية ، وتتجنب الضياع فى الموارد الاقتصادية .

والخطة الاقتصادية على هذا النحو تجنب الاقتصاد الاشتراكى مشكلتين خطيرتين من أخطر المشكلات التى تنتاب الاقتصاد الرأسمالى بين حين وآخر ، ألا وهما مشكلة الضياع والكساد الذى يصيب الموارد المادية ، وكذلك مشكلة البطالة التى تخيم على جموع العمال .

والمعروف أن هاتين المشكلتين ترجعان الى ما يصيب الاقتصاد الرأسمالى بين وقت وآخر من أزمات دورية ترجع الى طبيعة الانتاج فى هذا النظام . فالنظام الرأسمالى يقوم الانتاج فيه على آلاف القرارات (أو ملايينها) التى يتخذها المنتجون دون رابطة او خطة تربط بينها وتلائم بين الانتاج والطلب عليه . ولما كانت الفلسفة السائدة فى النظام الرأسمالى هى الحصول على أكبر قدر من الربح لمالك المشروع ، ولما كانت العملية الانتاجية أصبحت آلية فى الوقت الحاضر ، أى تستخدم فيها الالآت على نطاق كبير ، لذلك كان التسابق نحو الافراط فى الانتاج هو الطابع الغالب فى الاقتصاد الرأسمالى . وعلى ذلك نجد النظام ينزلق نحو انتاج وفير فيزداد العرض على الطلب وتتكدس المنتجات دون تصريف ، يضطر أصحاب المشروعات الى تقليل الانتاج بقفل المصانع ، أو التقليل منها ، ومن ثم تتعطل الالات ورؤوس الاموال ، ويتعطل العمال وتسود البطالة بينهم .

وقد لوحظت هذه الظاهرة ، ظاهرة الأزمات الدورية فى الاقتصاد الرأسمالى منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر حتى الآن ، وبلغت ذروتها فى الأزمة الأقتصادية التى سادت العالم فى الثلاثينات ، والتى توقع كثير من الاقتصاديين خلالها انهيارا تاما للنظام الرأسمالى

ولا زالت الانظمة الرأسمالية المختلفة تتعرض لهذه الهزات الدورية ، حتى بعد أن أزدهر الفكر الكينزى ، وقدم نوعا من العلاجات الجزئية التى تمكنت الى جانب الاتفاقات الحربية من أن تجنب النظام هزات عنيفة كالتى انتابته فى الثلاثينات ، وأن لم تستطع أن تجنبه دورات الانخفاض والبطالة التى تظهر فيه بين الفينة والفينة .

وقد يكون من المفيد أن نشير هنا الى نقطة هامة هى مهمة الثمن فى النظام الاشتراكى فقد لاحظنا أن الخطة الاقتصادية هى التى تقوم بمهمة الموازنة بين الانتاج والاستهلاك ، تلك المهمة التى يقوم بها الثمن فى النظام الرأسمالى . على أن الثمن فى الاقتصاد الاشتراكى أداة فى يد المخططين لتحقيق أهداف الخطة الاقتصادية والاجتماعية ، فالمخطط هو الذى يتحكم فى الاثمان ، وليست هذه الاخيرة هى التى تتحكم فيه ، وعلى ذلك فالمخطط قد يخفض من ثمن سلعة معينة لازمة لاستهلاك الجماهير الشعبية العاملة كاللبن مثلا ، الذى يسهم فى تقوية مستواهم الصحى ، والذى ينعكس بدوره على أنتاجيتهم فيزيد منها . كذلك قد يخفض المخطط من ثمن المادة الاولية اللازمة لانتاج سلعة استراتيجية كصناعة الحديد والصلب مثلا لما تؤديه هذه الصناعة من دور كبير فى بناء القاعدة الانتاجية للاقتصاد القومى بأسره . كذلك قد يرفع من سعر سلعة ترفية حتى يضبط استهلاكها ومن ثم انتاجها ، الى غير ذلك .

٣ـ التوزيع للناتج القومى :

تعتبر ملكية رأس المال والارض وغيرهما من وسائل الانتاج السبب الرئيسى لسوء توزيع الدخول فى المجتمعات الرأسمالية ، فالنظام الرأسمالى ينقسم الى قلة تملك كل وسائل الانتاج وكثرة لا تملك الا العمل ، ولما كانت ملكية وسائل الانتاج تعطى للرأسماليين قوة أقتصادية ممتازة ، فأن النصيب الاكبر من الناتج يعود عليهم فى شكل أرباح ، ومن هنا كانت الهوة كبيرة بين دخل رأس المال والارض وبين دخل العمل ، هذا بالاضافة الى أن أحتكار القلة لملكية الاصول المدرة للدخل يخلق وضعا غير عادل ، اذ يحرم الكثرة الكثيرة من أبناء المجتمع من حق أساسى من حقوقها ، ألا وهى الاشتراك بنصيب عادل فى مصادر الثروة فى المجتمع .

والتوزيع فى النظام الاشتراكى لا يؤسس على ملكية رأس المال أو عدم ملكيته ولكنه يتخذ

من العمل الانسانى قاعدة عادلة له ، بعد أن أصبحت ملكية وسائل الانتاج للمجتمع بأسره فيتم التوزيع فى هذا النظام طبقا للمبدأ الاشتراكى القائل " من كل حسب قدرته ولكل حسب عمله " ومن الواضح أننا هنا لسنا بصدد مساواة تامة فى الدخول ، فلا زالت هناك فوارق بين دخل الافراد ، ولكن الفارق هنا أساسه نوع العمل وكميته . ذلك أن النظام الاشتراكى يبقى على الحوافز بين الافراد ، وذلك حتى يرفع من كفايتهم الانتاجية ومن كفاية الاقتصاد ككل ، فهو يجزى العمل الماهر بأكثر مما يجزى العمل غير الماهر ، ذلك أن العمل الماهر ذو قيمة اجتماعية أكبر من العمل العادى ، وهو يكافئ كذلك الأداء الأكبر من الناحية الكمية أذا ما تساوت المهارات .

ويراعى النظام الاشتراكى بطبيعة الحال الأعباء الأجتماعية فى تحديده للأجور . ويتصل بعدالة التوزيع للدخل القومى مسألة أخرى تتعلق بأشباع الحاجات ، ففى النظام الرأسمالى تعتبر الأثمان هى الفيصل فى أشباع الحاجات . فالقادرون على الدفع هم الذين يستطيعون أشباع حاجاتهم كاملة ويحرم منها العاجزون عن الدفع . ويترتب على ذلك أن موارد الاقتصاد تتجه الى أنتاج الحاجات الكمالية أو الترفية التى يستطيع أن يدفع ثمنها الاغنياء . وأرتفاع ثمن هذه المواد على حساب السلع الضرورية اللازمة للجماهير الشعبية .

والنظام الاشتراكى بتخطيطه للانتاج وحصره لموارد المجتمع ولحاجاته أنما يوزع الموارد طبقا لحاجات الناس ، ويرتب هذه الحاجات حسب أهميتها ويوجه موارده لاشباعها ، دون أعتبار للربح الخاص ، فالربح الجماعى هو المقياس لدى المخططين .

٤ـ القوة الاقتصادية والسياسية :

يجب أن تكون القوة الاقتصادية والسياسية للجماهير الشعبية العاملة التى تعتبر الاغلبية الكبرى فى المجتمع ، والتى تعتبر بطبيعتها ممثلة لفكرة ملكية الشعب لوسائل الانتاج . فالخصيصة الاساسية فى النظام الاشتراكى هى أن يسيطر الشعب ويتملك وسائل الانتاج ، أو الجزء الأكبر والأهم منها على الأقل ، ولن يتسنى ذلك الا أذا سيطرت الجماهير العاملة من عمال وفلاحين ومثقفين ثوريين على توجيه الحياة الاقتصادية والسياسية ، لتدعيم النظام الاشتراكى . وبذلك يحدث أتساق بين القوى الانتاجية ، حيث لم يعد هناك تناقض بين ملكية رأس المال وملكية العمل

كما هو الشأن فى النظام الرأسمالى الذى أدى تطوره الى أحتكارات كبرى تتملك فيه القلة الرأسمالية وسائل الانتاج ، وتحرم الكثرة العاملة من هذه الملكية حيث لا تملك سوى العمل . نقول يحدث أتساق بين القوى الانتاجية والسيطرة السياسية التى تبقى الشعب مالكا ومسيطرا على وسائل الانتاج ، والتى تمنع نشوء الرأسمالية من جديد ، اذا ما تركت القوى البروجوازية تتسلل الى السلطة الاقتصادية والسياسية .

وهذه الحقيقة جوهرية فى النظام الاشتراكى ، والحق أنها هى التى تميزه عن ألوان أخرى من الأنظمة قد تتدخل فيها الدولة ، وقد تختلط فى أذهان البعض بالنظام الاشتراكى ومن ذلك مثلا ، النظام الذى أطلق عليه البعض نظام " رأسمالية الدولة " ويضربون مثلا لذلك النظام الذى أدخله لينين عقب نجاح الثورة السوفيتية فى أكتوبر ١٩١٧ . حيث كان يرى عدم تطبيق الاشتراكية مباشرة بل كان يرى التحضير لها . والملامح الأساسية لهذا النظام هى مصادرة الملكيات الزراعية الكبرى وتوزيع الاراضى على الفلاحين . وتأميم القطاعات الاقتصادية الهامة كالبنوك ، واحتكار التجارة الخارجية ، وقد فرضت فى هذه الفترة رقابة العمال على الانتاج وعلى بيع وشراء المنتجات والمواد الأولية ، وبعبارة أخرى تركت الملكية الخاصة مؤقتا لأصحاب المشروعات ، وأممت الادارة ، فأصبحت الدولة تراقب الانتاج والتوزيع .

كذلك يفترق النظام الاشتراكى عن النظام الفاشى الذى ساد بعض بلاد أوروبا قبل الحرب العالمية الثانية ، مثل ايطاليا وألمانيا . والفلسفة الفاشية تعتمد اساسا على افكار هيجل ونيتشا ، وهما من الفلاسفة الألمان . وأول هذين الفيلسوفين يرى أن الدولة هى مظهر الفكرة الالهية وأنها حقيقة أجتماعية واقعة ، وأن الفرد عضو بسيط من كائن كبير هو الدولة ، وغاية التنظيم الاجتماعى هو عظمة الدولة وسلامتها ، وما الفرد الا وسيلة للوصول الى هذا الهدف . ويعتقد " نيتشا " أن هناك قلة مختارة ، تعتبر هى الصفوة الممتازة التى يجب أن يكون الحكم والسياسة بيدها ، بل أن من بين هذه القلة يوجد فرد عظيم هو " الزعيم " الذى يجب أن تتجسد فيه فكرة الدولة ، والتى يجب أن تدين له الجموع الشعبية بالولاء والطاعة العمياء .

ومن الناحية الاقتصادية نجد أن الفاشية تقر نظام الملكية الفردية ، وتعترف بدافع الربح الفردى ، على أن ذلك كله يخضع لارادة الزعيم ، فالدولة فى ألمانيا النازية مثلا ، تدخلت فى

الحياة الاقتصادية من جميع وجوهها ، على أن سيطرتها على الاقتصاد لم تصل الى حد القضاء على الملكية الخاصة أو الفردية . وقضت الفاشية على الحركة العمالية والنقابية بالمعنى المعروف وكونت نقابات مشتركة من العمال وأرباب الاعمال . وبذلك يمكن القول بأن الفاشية عبارة عن رأسمالية تتحكم الدولة أو " الزعيم " فى توجيهها . ولا يجدى كثيرا ما أطلقه أنصارها عليها فى ألمانيا النازية من أنها " اشتراكية وطنية " .

وأخيرا يجب أن نشير الى ألوان أخرى من السياسات التى أطلق عليها سياسات "اشتراكية" وهى تلك السياسات التى تتبناها أحزاب غرب أوروبا " الاشتراكية " والذين يسمون انفسهم " بالاشتراكيين الديمقراطيين " أو الديمقراطيين الاجتماعيين . وخلاصة أفكار هذه الاحزاب هو القيام بتأميم بعض المرافق ، على أن تستخدم الضريبة التصاعدية لتقريب الفوارق بين الطبقات وتحديد حد أدنى للأجور والقيام ببعض الاصلاحات الاجتماعية ، مما جعل البعض يطلق عليها الحركات " الاصلاحية " فهى أحزاب لا تستهدف القيام بثورات أشتراكية حقيقية . والواقع أن كثيرا من هذه الأحزاب بدأ حياته بأفكاره وبرامج أشتراكية علمية أصيله ، لكن الأمور تطورت بحيث تسلل بعض البورجوازيين الى قيادة تلك الاحزاب ، ومن ثم أصاب برامجها نوع من التمييع للفكرة الاشتراكية .